Derna University Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 4, Issue 8, September 2026.

مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Derna University Journal of Humanities and Social Sciences (DUJHSS)
Source Homepage: https://dujhss.uod.edu.ly
P-ISSN: 2959-6475 | E-ISSN: 2959-6483 | Impact Factor: 0. 84
https://doi.org/10.58987/dujhss.v4i8.298

الوقف الصوتي بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية.

المعتصم بالله حسن محمّد حسن
كلية الآداب والعلوم المرج ، جامعة بنغازي
almotasembellah.hasan@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2026/06/08 ؛ تاريخ القبول: 2026/08/17 ؛ تاريخ النشر: 2026/09/01

الكلمات المفتاحية:
الوقف الصوتي، الروم، الإشمام، الإبدال، هاء السكت.

المستخلص

يتناول هذا البحث الوقف الصوتي في ضوء اللهجات العربية والقراءات القرآنية، من خلال دراسة أوجه الوقف الواردة في كلام العرب ومقارنتها بما ثبت في القراءات القرآنية، مع تحليل الظواهر الصوتية المصاحبة لها وتفسيرها في ضوء المعطيات اللغوية والصوتية. وقد اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، فاستعرض مفهوم الوقف عند علماء العربية وعلماء التجويد، ثم تناول أبرز أوجهه، مثل: السكون، والتضعيف، والنقل، والإبدال، وإلحاق هاء السكت، والإشمام، والروم، مع بيان نسبتها إلى القبائل العربية، وتتبع شواهدها في القراءات القرآنية. وتوصل البحث إلى أن أوجه الوقف المذكورة عند علماء العربية هي في الجملة الأوجه نفسها التي اعتمدها علماء التجويد والقراءات، مما يؤكد الصلة الوثيقة بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية. كما أظهرت الدراسة أن الوقف بالسكون هو الأصل والأكثر شيوعًا، وكشفت كذلك عن وجود بعض الأوجه اللهجية التي لم يثبت ورودها في القراءات القرآنية، في حين انعكس أثر بعضها الآخر في الأداء القرآني ورسم المصحف.

Phonetic Pausing in Arabic Dialects and Qur’anic Readings

Al-Mu'tasim Billah Hassan Muhammad Hassan
Faculty of Arts and Sciences, Al-Marj, University of Benghazi

Received :08/06/2026 Accepted: 17/08/2026 Published: 01/09/2026

Abstract

This study examines phonetic pausing (waqf) in the context of Arabic dialects and Qur’anic readings, by investigating the various forms of pausing attested in Classical Arabic and comparing them with those established in Qur’anic readings. It also analyzes the phonetic phenomena associated with these forms and interprets them in light of linguistic and phonetic evidence. The study adopts a descriptive-analytical approach, beginning with an examination of the concept of pausing as addressed by Arab grammarians and Qur’anic recitation scholars. It then discusses its principal forms, including pausing with sukun, gemination, phonological transfer (naql), substitution (ibdāl), the addition of hāʾ al-sakt, ishām, and rawm, while identifying their attribution to particular Arab tribes and tracing their occurrences in Qur’anic readings. The study concludes that the forms of pausing identified by Arab grammarians are, in general, the same forms recognized by scholars of Qur’anic recitation and readings, thereby confirming the close relationship between Arabic dialects and Qur’anic readings. The findings further demonstrate that pausing with sukun is the basic and most widespread form of pausing. The study also reveals the existence of certain dialectal forms for which no occurrence has been established in the Qur’anic readings, while other dialectal features are reflected in Qur’anic performance and the orthography of the Qur’anic text (mushaf)..

Keywords

Phonetic pausing, Rawm, Ishmām, Substitution (Ibdāl), Hāʾ al-Sakt.

© The Author(s) 2026. This article is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License (CC BY-NC 4).

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، أما بعد ...

فإنَّ الوقف من الموضوعات التي نالت عنايةً كبيرة لدى علماء العربية وعلماء التجويد والقراءات؛ لما له من أثرٍ بالغ في سلامة الأداء اللغوي، ووضوح الدلالة، وارتباطه الوثيق بالنظام الصوتي للغة العربية. وقد تناول العلماء موضوع الوقف والابتداء من جانبين رئيسين:

الأول: معرفة مواضع الوقف والابتداء، أي تحديد ما يُوقَف عليه وما يُبتدَأ به. وقد عُنِي بهذا الجانب علماء القراءات، فأفردوا له مؤلفات مستقلة، من أشهرها: القطع والائتناف للنحاس، وإيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري، والمكتفى في الوقف والابتداء للداني.

والآخر: بيان كيفية الوقف والابتداء، وما يطرأ على أواخر الكلمات عند الوقف من ظواهر صوتية. وقد اهتم بهذا الجانب علماء العربية والتجويد، غير أن معالجتهم له جاءت غالبًا ضمن أبواب أو فصول في مؤلفاتهم، إذ يقوم على دراسة التغيرات الصوتية المصاحبة للوقف، وتأصيلها في كلام العرب، دون التوسع في استقصاء مواضع الوقف في القرآن الكريم كما هو الشأن في الجانب الأول(الحمد، 2004، ص. 248).

وتندرج هذه الدراسة الموسومة بـــ: **«الوقف الصوتي بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية»** ضمن الجانب الثاني؛ إذ تتناول الظواهر الصوتية المرتبطة بالوقف على أواخر الكلمات، وما يعتريها من تغيرات في البنية الصوتية، مع رصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية في كيفية الوقف، وتحليل تلك الظواهر في ضوء الدرس الصوتي.

أسباب اختيار الموضوع:

1ــ أهمية الوقف من الناحية الصوتية، وارتباطه الوثيق بالأداء القرآني والخصائص الصوتية للغة العربية.

2ــ إبراز العلاقة بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية من خلال دراسة أوجه الوقف الواردة فيهما.

3ــ الحاجة إلى دراسة صوتية مقارنة تكشف أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية في كيفية الوقف على أواخر الكلمات.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جملة من الجوانب العلمية، من أبرزها :

1ــ إبراز الصلة الوثيقة بين اللهجات العربية القديمة والقراءات القرآنية.

2ــ الكشف عن الظواهر الصوتية في تنوع أوجه الوقف، بما يسهم في فهم أعمق لخصائص الأداء القرآني، وامتداداته اللغوية في كلام العرب.

تساؤلات البحث:

1ــ ما أوجه الوقف الواردة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية؟

2ــ ما أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية في كيفية الوقف على أواخر الكلمات؟

3ــ ما الظواهر الصوتية المصاحبة للوقف في اللهجات العربية والقراءات القرآنية؟

4ــ كيف يمكن تفسير هذه الظواهر تفسيراً صوتيًّا في ضوء المعطيات اللغوية والدراسات الصوتية؟

أهداف الدراسة:

1ــ رصد أوجه الوقف الواردة في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وجمع صورها المختلفة.

2ــ بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية في كيفية الوقف على أواخر الكلمات.

3ــ تحليل الظواهر الصوتية المصاحبة للوقف وتفسيرها في ضوء المعطيات اللغوية والدراسات الصوتية.

الدراسات السابقة:

ـــــ **المنع الصوتي في الوقف،** م.م. حنان محمود حسين، أ.د.عثمان رحمن حميد، مجلة ديالى للبحوث الانسانية الجزء الاول لعدد 82، 2019م.

ركزت دراسة «المنع الصوتي في الوقف» على المواضع التي يمتنع فيها الوقف أو بعض أوجهه، كمنع الوقف في بعض المواضع، ومنع الروم والإشمام في حالات معينة، وأسباب ذلك من الناحية الصوتية، في حين تتناول الدراسة الحالية أوجه الوقف الصوتي في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وتهدف إلى المقارنة بينهما وتحليل الظواهر الصوتية المصاحبة لها، ومن ثم فإن دراسة المنع الصوتي في الوقف تُعنى بالقيود والأحكام المانعة، بينما تُعنى هذه الدراسة بأوجه الوقف نفسها وأصولها اللهجية وتجلياتها في القراءات القرآنية.

ـــــ **الوقف القرآني ظاهرة صوتية وأثره في التوزيع المقطعي والدلالة،** د. أحمد مسعود العزابي، مجلة جامعة صبراتة العلمية، المجلد 4، العدد 1، يونيو 2020م.

ركزت الدراسة على الوقف القرآني من حيث أثره في التوزيع المقطعي والدلالة، أما الدراسة الحالية فتُعنى بأوجه الوقف الصوتي في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وتتبع أصولها اللهجية وتحليل ظواهرها الصوتية ومقارنتها بالقراءات.

ـــــ **فاعلية المستوى الصوتي في تمايز اللهجات العربية وأثره في القراءات القرآنية،** نعيمة طيبي، أ.د. بن فريحة الجيلاني، مجلة علوم اللغة العربية وآدابها ــ الجزائر، المجلد 13، العدد1، 2021م.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة عالجت الظواهر الصوتية اللهجية بوجه عام وأثرها في القراءات القرآنية، في حين تركز الدراسة الحالية على الوقف الصوتي بوصفه ظاهرة صوتية محددة، من خلال تتبع أوجهه في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، وتحليل الظواهر الصوتية المصاحبة له.

ـــــ **الوقف في اللغة العربية: مقاربة فونولوجية،** محمد الزاهدي، مجلة الحكمة للدراسات والبحوث، المجلد: 2، العدد: 4، يونيو 2022م.

تناولت دراسة «الوقف في اللغة العربية: مقاربة فونولوجية» مفهوم الوقف الصوتي عند النحاة والصرفيين العرب، وسعت إلى تحديد أنواعه وتحليله في ضوء الدرس الفونولوجي الحديث، مع بيان أثره في البنية الصوتية والصرفية للكلمة العربية، والكشف عن خصائصه ووظائفه ضمن النظام الصوتي للغة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أنَّها ركزت على التأصيل النظري للوقف وتحليله من منظور فونولوجي عام، بينما تتجه الدراسة الحالية إلى دراسة أوجه الوقف الصوتي في اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسةً مقارنة، من خلال تتبع نسبتها إلى القبائل العربية، وبيان مدى انعكاسها في القراءات القرآنية، وتحليل الظواهر الصوتية المصاحبة لها والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين الجانبين.

ـــــ **الوقف: دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث،** د. زكريا عطيفي حماده عطيفي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 4، العدد 2، فبراير 2023م.

ركزت الدراسة على الوقف بوصفه ظاهرة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث، مع إبراز جهود علماء العربية في تفسيره، بينما تتناول الدراسة الحالية أوجه الوقف الصوتي في اللهجات العربية والقراءات القرآنية دراسةً مقارنة، مع تتبع أصولها اللهجية وبيان مدى انعكاسها في القراءات وتحليل ظواهرها الصوتية.

ـــــــ **أحكام الوقف الصوتية في القرآن الكريم: دراسة نحوية دلالية،** صدام حمو حمزة، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد 15، العدد 55، سبتمبر 2023م.

ركزت الدراسة على أحكام الوقف في القرآن الكريم من الناحيتين النحوية والدلالية، وأثر ذلك في توجيه المعنى، بينما تعالج الدراسة الحالية أوجه الوقف الصوتي في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، مع دراسة أصولها اللهجية وتحليلها الصوتي في إطار مقارن.

المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ إذ قامت على رصد ظواهر الوقف في اللهجات العربية والقراءات القرآنية، ووصفها وتحليلها، ثم المقارنة بينها للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وتفسيرها في ضوء المعطيات اللغوية والصوتية.

هيكلية الدراسة:

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى:

مقدمة: تضمنت تعريفًا موجز بموضوع الدراسة، وأسباب اختيارها، وأهميتها، وأهدافها.

المبحث الأول: وفيه الحديث عن مفهوم الوقف، وأوجهه بين علماء اللغة والتجويد.

المبحث الثاني: وفي هذا الجزء من الدراسة يتم ذكر أوجه الوقف المختلفة، والشواهد المختلفة من كلام العرب، والقرآن الكريم؛ لمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، والتفسيرات الصوتية لتلك الوقوف.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، متلوة بقائمة المصادر والمراجع.

المبحث الأول

الوقف في اللغة:

هو الحبسُ، ووقَفَ الدابةَ، أي: منعها من السير(ابن منظور، 1414هـ، مادة: و ق ف).

إذن، معنى الوقف في اللغة يدور حول الحَبْس والمنع .

الوقف في الاصطلاح:

الوقف عند علماء العربية قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة، وهو اختياري، وغالباً تلزمه تغييراتٌ، إما بسكون الحركة أو رومها أو إشمامها، وإما بزيادة تضعيف أو هاء سكت، وإما بحذف حرف العلة، وإما بالإبدال(أبو حيان الأندلسي، 1998، ج2، ص798) .

وأما عند علماء التجويد، فهو قطع الصوت عن الكلمة زمناً يُتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة، ويأتي في رؤوس الآيات وأوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسماً، ولا بد من التنفس معه(ابن الجزري، د.ت.، ج1، ص240).

ومن خلال التعريفين السابقين يتضح أنَّ علماء العربية وعلماء التجويد يتفقون في أصل مفهوم الوقف، وهو قطع النطق عند انتهاء الكلمة، إلا أنَّ علماء العربية نظروا إليه من حيث ما يترتب عليه من تغيراتٍ صوتية تصيب أواخر الكلمات، في حين نظر إليه علماء التجويد من حيث أداؤه في التلاوة، فركزوا على اقترانه بالتنفس وقصد استئناف القراءة وبيان مواضع وقوعه. وبذلك يكشف التعريف اللغوي عن الجانب الصوتي للوقف، بينما يبرز التعريف التجويدي جانبه الأدائي.

ومن خلال ما سبق يمكن أن نضع تعريفاً للوقف الصوتي بأنه الهيئة الصوتية التي تكون عليها أواخر الكلمات عند الوقف، وما يعتريها من تغيراتٍ صوتية تترتب على انقطاع النطق عندها.

والوقف طارئٌ على الكلمة، أما الوصل فهو الأصل، حيث تجري فيه الأشياء على أصولها(ابن جني، د.ت.، ج2، ص331)، ولما كان الوقف يُقصد به الانتهاء من النطق والاستراحة كان محل التخفيف(الإستراباذي، د.ت.، ج2، ص274)، ومن ثم جاز فيه من الظواهر والتغييرات الصوتية ما لا يجوز في الوصل، بما يحقق الاقتصاد في الجهد النطقي وينسجم مع طبيعة الأداء عند الوق.

ونظراً لما يعتري أواخر الكلمات من تغييرات صوتية متعددة بسبب الوقف، فقد استأثر الوقف بعناية علماء العربية والتجويد منذ وقت مبكر، بدءاً من صاحب الكتاب الذي أفرد له عدة أبواب، منها: (باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف) ، و(باب الوقف في الهمز)(سيبويه، 1988، ج4، ص168، 177) إلى غير ذلك، وكذلك من جاء بعده من أمثال المبرد، وابن جني، وابن يعيش، وغيرهم، كما حظي هذا الجانب بعناية واسعة لدى علماء التجويد والقراءات، فلا يكاد يخلو كتاب من كتبهم من الحديث عن الوقف وأحكامه وما يتصل به من مسائل أدائية وصوتية. .

أوجه الوقف:

تنوعت أنظار علماء العربية في تحديد أوجه الوقف، فذهب بعضهم إلى أنها خمسةَ أوجه، وهي السكون، والروم، الإشمام، والتشديد، والإتباع(الأنباري، 1999، ص282)، ومنهم من جعلها أكثر من ذلك، فذكر السكونَ والرومَ والإشمامَ والحذفَ والنقلَ والإدغامَ والإثباتَ وإبدالَ الألف، وإبدالَ تاءِ التأنيث هاءً، وإبدالَ الهمزة، وزيادةَ الألف، وإلحاقَ هاء السكت(الأزهري، 2000، ج2، ص615).

أما علماء التجويد فذكر ابن الجزري أنَّ للوقف في كلام العرب أوجهًا متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة، وهي السكون، والإلحاق، والإثبات، والحذف، والإدغام، والنقل، والبدل، والروم، والإشمام(ابن الجزري، د.ت.، ج2، ص120).

ويُلاحظ أنَّ هذه الأوجه هي نفسها التي ذكرها علماء العربية في الجملة، غير أنَّ ابن الجزري جمع أنواع الإبدال المختلفة تحت وجهٍ واحد، وهو البدل.

وسيتناول البحث في الصفحات الآتية هذه الأوجه بالدراسة والتحليل، مع الاستشهاد لها بالقراءات القرآنية، وفصيح كلام العرب شعراً ونثراً؛ للكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها، وبيان ما يتصل بها من ظواهر صوتية.

المبحث الثاني

أوجه الوقف الصوتي بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية

بعد استعراض أوجه الوقف عند علماء العربية وعلماء التجويد، ننتقل في هذا المبحث إلى تحليلها في ضوء اللهجات العربية والقراءات القرآنية، من خلال نسبتها إلى قبائل العرب، وبيان ما يطرأ على أواخر الكلمات من تغييرات صوتية بسبب الوقف، مع الاستشهاد بمواضعها في القراءات القرآنية.

الوقف بالسكون: عرَّفه أبو البركات بقوله: " حذف الحركة والتنوين "(الأنباري، 1999، ص282)، وفي هذا التعريف شيء من الإطلاق؛ لأن التنوين المنصوب لا يُحذف في الوقف على الأكثر من كلام العرب؛ بل يبدل ألفًا، والإبدال غير الحذف، اللهم إن كان المنون تاءً مربوطة.

وعرفه ابن الجزري بقوله: " تفريغ الحرف من الحركات الثلاث "(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص121)، والأصل في الوقف " أن يكون على سكون فقط، وأكثر العرب يقف كذلك، وهو القياس"(السيرافي، 2008، ج5، ص40)؛ لأن الواقف يترك حركة الموقوف عليه فيسكن، كما أنَّ الواقف في الغالب يطلب الاستراحة، وسلبُ الحركة أبلغ في تحصيل الراحة(الجندي، 1983، ج2، ص480–481).

وذكر ابن سيده(ابن سيده، د.ت، ص105) أن من العرب من يقف على المنصوب المنوَّن بالسكون، فيقولون: رأيت زيدْ، ومنه قول الأعشى(الأعشى، 2010، ج1، ص170):

إلى المرءِ قَيسٍ أُطيلُ السُّرى ... وآخذُ من كلِّ حيٍّ عُصُمْ

فالشاهد: عُصُمْ، إذ الأصل عُصُمًا، لكنه عامل التنوين المنصوب معاملة المرفوع والمجرور، وذكر ابن يعيش أنها لغة قليلة في الكلام(ابن يعيش، 2001، ج5، ص212) .

ونسب الرضي هذه الظاهرة إلى ربيعة(الاستراباذي، د.ت، ج2، ص272) .

ويُستفاد من ذلك أن الوقف بالسكون على الاسم المنون المنصوب ليس مستحدثًا في الاستعمال، بل هو مرويٌّ عن بعض قبائل العرب، مما يفسر شيوعه في الاستعمال اللغوي الحديث.

والتفسير الصوتي لها أن ربيعة كانت تبالغ في تحقيق الغرض العام من الوقف، وهو تحصيلُ الراحةِ للمتكلم، والراحةُ في السكون لا الحركة(الأنباري، 1999، ص282؛ عطيفي، 2023، ص400) .

وأما في الأداء القرآني، فإن الوقف بالسكون هو الوجه الغالب، مع ورود بعض المواضع التي يُعدَل فيها إلى غيره من أوجه الوقف، كما سيأتي بيانه. كما لم يثبت ـــــ بحسب ما توصل إليه الباحث من خلال استقراء ما جرى عليه عمل أهل الأداء ـــــ وردُ ما نُسب إلى لغة ربيعة في الوقف على المنون المنصوب بالسكون ضمن القراءات القرآنية.

الوقف بالتضعيف: يقول سيبويه: " ومن العرب من يُثَقِّل الكلمة إذا وقف عليها، ولا يُثَقِّلها في الوصل"(سيبويه، 1988، ج1، ص29)، والوقف بالتضعيف:" هو أن يجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الآخر، ليجتمع ساكنان، فيحرك الثاني، ويدغم فيه الأول "(أبو حيان الأندلسي، 1998، ج2، ص809) .

ويرى الدكتور تمام حسان أن التشديد " ليس المقصود به تضعيف الحرف؛ وإنما هو شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه، وهو يُلاحَظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ، وفي كلام المحاضرين المتأنِّين والمتأنقين "(حسان، 2006، ص272) .

أي أنَّ ما يُعبَّر عنه بالتضعيف لا يُقصد به إحداثُ تشديدٍ حقيقي في بنية الحرف، وإنما هو ضربٌ من المبالغة في إطالة النطق والتأنّي في أداء الصامت الأخير عند الوقف، بما يحقق وضوحه السمعي. غير أن هذه المبالغة، مهما بلغت درجتها، لا تغيّر من طبيعة الحرف الصوتية، ولا تجعله في حكم الصامتَينِ الساكنينِ استقلالًا، وإنما تظل ضمن نطاق الظاهرة الأدائية المصاحبة للوقف(سلطان، 1991، ص80) .

وفي الحقيقة أنه ليس لدينا ما يثبت أن القدماء كانوا يقربونه من القلقلة، وأما نطقُ الناسِ اليوم فليس دليلا على صحة ما تَوصَّل إليه، لأنه ربما أصابه بعض التطور حتى صار كالقلقلة، كما أننا ـــــ إلى جانب ذلك ـــــ لا نعدم فيه التضعيف، وسيتبين من خلال شواهد الشعر والقراءات أن المقصود به التثقيل، وليس القلقلة أو شبهها .

والوقف بالتضعيف له شروط، هي(سيبويه، 1988، ج4، ص171؛ الجندي، 1983، ج2، ص487):

ـــــ ألا يكون الحرف الأخير همزة.

ـــــ أن يكون صحيحًا.

ـــــ ألا يكون منصوبًا في أشهر اللغات.

ـــــ أن يكون ما قبله متحركا.

ومن الوقف بالتضعيف قول رؤبة(رؤبة بن العجاج، 2008، ص169):

لقد خشيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًّا ... في عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا

الشاهد: تضعيف الباء في: "جدبًّا"، والقياس أن يقال: جدبًا، لكنه شددها .

وتُنسب هذه الظاهرة إلى قبيلة سعد التميمية(الأزهري، 2000، ج2، ص624) .

التفسير الصوتي للوقف بالتضعيف: هو الإعلام بأن هذا الحرف الأخير متحرك في الوصل وأن الحرف الساكن المدغم هو المجلوب للوقف(عنتر، د.ت، ص159)، ويمكن أن يكون السبب في التضعيف هو ضعف الحرف الأخير وعدم وضوحه من قِبَل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفساً وأظهر نشاطًا ــ كما يقول ابن جني(ابن جني، د.ت، ج1، ص56) ــ، فإذا أوشك على الانتهاء ضعف نشاطه؛ لذا ينبرون نبراً شديداً على آخر الكلمة عند الوقف؛ لإظهاره بشكل أوضح .

والوقف بالتضعيف قليل؛ لمجيئه محل التخفيف، وقد ذهب بعض اللغويين إلى أنه لم يؤثر عن أحد من القراء الوقفُ به((أبو حيان الأندلسي، 1998، ج2، ص810؛ الأزهري، 2000، ج2، ص624)، غير أن الهذلي ذكر في كتابه الكامل أن قوله تعالى: " **مستطرٌ** " (سورة القمر: 53) قد قُرِئ بالتضعيف من رواية هارونَ عن عاصم(الهذلي، 2007، ص643) .

الوقف بالنقل: هو أن تنقل حركة الموقوف عليه إلى الحرف الساكن قبله، فتقول في " قام بكرٌ ": " قام بكُرْ "(السيوطي، د.ت، ج6، ص209–210)، ويشترط فيه(السيوطي، د.ت، ج3، ص435؛ الجندي، 1983، ج2، ص489 وما بعدها):

1 ـــ أن يكون الحرف الذي قبل الأخير خالياً من الحركة، حتى يقبل الحركة المنقولة إليه؛ لأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، فلا يُقال في " مررت بالرجُلِ ": " بالرجِلْ "، وعند لخَم يجوز ذلك، كقول الشاعر(العيني، 2010، ج4، ص552؛ السيوطي، د.ت، ج3، ص435):

منْ يأتمِرْ للخيرِ فيما قَصَدَهْ ... تُحمدْ مساعيه ويُعْلَمْ رَشَدَهْ

إذ القياس: فيما قَصَدَهُ، فنقل حركةَ الهاءِ المضمومة إلى الدال قبلها مع أنها متحركة .

2 ــ أن يكون الساكن الموقوفُ عليه والساكنُ الذي قبله صحيحين، فلا نقلَ في نحو: " دار " .

3 ــ ألا يكون الساكن الأول مضعفًا، فلا يجوز الوقف بالنقل في نحو: " العدّ " .

4 ــ ألا تكون الحركة المنقولة فتحة ــ واستُثني من ذلك المهموزُ، فيجوز أن يقال: رأيت الخبَءْ ــ، قال سيبويه: " ولم يقولوا: رأيت البكَرْ؛ لأنه في موضع التنوين، وقد يلحق ما يبين حركته، والمجرور والمرفوع لا يلحقهما ذلك في كلامهم "(سيبويه، 1988، ج4، ص173).

أي أنه لم يجز ذلك في النصب من قِبل أن الأصل قبل دخول الألف واللام: " رأيت رجلًا وبكرًا " في الوقف، فاستُغني بحركة اللام والراء عن إلقاء الحركة على الساكن قبلهما. فلمّا دخلت الألفُ واللامُ، قامتا مقام التنوين، فلم تُغيَّر حركة الكاف في "البَكْرَ" كما لم تغيّر في "رأيت بَكْرا" حين جعلت الألف بدلاً من التنوين. والكوفيون يجيزون ذلك في المنصوب كما جاز في المرفوع والمجرور؛ لأن الغرض من هذا النقل الخروجُ عن عُهْدة الجمع بين الساكنين، وذلك موجود في النصب، كما هو موجود في الرفع والجرّ، ورجحه ابن يعيش(ابن يعيش، 2001، ج5، ص217).

5 ــ ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير، فلا يقال مثلا: هذا عِدْلٌ، وفي مثل هذه الحالة تُنقل حركة السابق ــ وهو العين المكسورة ــ إلى الساكن بعده، فتصير: هذا عِدِلْ، واستُثني من ذلك المهموز أيضاً .

ومن شواهد ما توافرت فيه شروط الوقف بالنقل في العربية ما أنشده سيبويه(1988، ج4، ص173):

أنا ابنُ ماويَّةَ إذا جدَّ النقُرْ

وقياسه النقْرُ، لكنه نقل حركة الراء إلى الساكن قبلها .

وهذه الظاهرة نسبها سيبويه إلى تميم وأسد في المهموز، وإلى تميم وحدها في غير المهموز(سيبويه، 1988، ج4، ص177، 180).

التفسير الصوتي: ذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنه شقَّ على بني تميم النطقُ بالساكنين في آخر الكلمة، كما شقَّ عليهم وعلى غيرهم ذلك في وسط الكلمة، فتخلصوا من سكون الأول بتحريكه حركة تنسجم مع ما يجاورها من الحركات، وعلى هذا لا يعدو الوقف بما يسمى النقل أن يكون ظاهرة من ظواهر التخلص من التقاء الساكنين(الأنباري، 1999، ص225).

ورأى بعض النحاة إلى أنه من أجل بيان حركة إعراب الحرف الأخير(السيوطي، د.ت، ج3، ص434–435)، ومنهم من رأى أن النقل بسبب الأمرين معًا، قال ابن يعيش: الوقف بالنقل " محافظة على حركة الإعراب، وتنبيه عليها، وخروج عن محذور الساكنين "(ابن يعيش، 2001، ج5، ص216) .

ويرجح الباحث ما ذهب إليه الدكتور أنيس؛ لما ذكره سيبويه من أن بعض بني تميم يقولون في: (ضَرَبَتْهُ وأخذَتْهُ): (ضرَبَتِهْ وأخذَتِهْ)(سيبويه، 1988، ج4، ص180) بالكسر، فلو كان بيانُ حركة الحرف الأخير مرادًا لحُرِّكت التاء بحركته، وهي الضم، فلمَّا حُرِّكت بغير ذلك عُلم أن العلة هي التخلصُ من التقاء الساكنين.

ويمكن أن يكون بيان الحرف الأخير نفسِه مرادًا أيضًا بغض النظر عن حركته؛ لأنه إذا سكن الحرفان الأخيران في كلمة ما فإن بيان آخرهما فيه بعض التكلف .

أما **في القراءات القرآنية** فقد ذكر أبو حيان أن الوقف بالنقل لم يؤثر عن أحد من القراء إلا ما رُوِي عن أبي عمرو أنه قرأ قوله تعالى: " وتواصوا بالصبرِْ " (سورة العصر: 3)، بنقل حركة الراء إلى الباء، وقرأ سلَّام عن السدِّي: "والعصرِْ" (سورة العصر: 1) بكسر الصاد(أبو حيان الأندلسي، 1998، ج2، ص811؛ السيوطي، د.ت، ج3، ص434).

وذكر الهذلي أنه قرأ بكسر ما قبل الآخر في: "وَالْعَصْرِ"، "بِالصَّبْرِ"، "وَالْفَجْرِ، وَالْوَتْرِ"(سورة الفجر: 1، 3) هارونُ، وابنُ موسى عن أَبِي عَمْرٍو(الهذلي، د.ت، ص663) .

ويلاحظ أن الوقف بالنقل موجود في كلام الناس اليوم، إلا أنهم لا يخصونه بالنقل إلى الساكن فقط، فمثلا في لهجة صعيد مصر يقولون في: (سجَنَهُ وضرَبَهُ): سجنُهْ وضربُهْ، حال الوقف، ومعنى ذلك أنهم نقلوا حركة الهاء إلى الذي قبلها مع أنه متحرك، وهذا تأثر بما كانت عليه قبيلة لخم، كما مر سابقًا .

الوقف بالإبدال، وهو أنواع:

الأول: إبدال التنوين ألفًا، وعبر عنه سيبويه بالإلحاق، قال: " أما كل اسم منون فإنه يلحقه في حال النصب في الوقف الألف؛ كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة "(سيبويه، 1988، ج4، ص166)، وله عدة صور:

1 ـــ **أن يكون الاسم صحيحًا**، فللعرب فيه ثلاث لغات(الأزهري، 2000، ج2، ص216):

أ ـــ حذف التنوين مطلقًا والوقف بالسكون ، وهي لغة ربيعة كما مر معنا سابقًا .

ب ـــ إبدال التنوين حرف مد مطلقًا، ويكون من جنس حركة التنوين، فيقال: ذهب زيدو ــ ومررت بزيدي، ورأيت زيدا، وهي لغة الأزد.

أي أن التنوين ــ على هذه اللغة ــ إن كان مفتوحًا أُبدل ألفًا، وإن كان مكسورًا أُبدِل ياءً، وإن كان مضمومًا أُبدِل واوًا .

ج ـــ التفصيل بين المفتوح وغيره، وهي أرجح اللغات وأكثرها، وفيها يُبدل التنوين المفتوح ألفًا، ويحذف التنوين المضموم والمكسور، ويُسكَّن ما قبلهما، إلا إذا كان الاسم المنون مختومًا بتاء التأنيث فإن تنوينه يُحذف جميعًا في الوقف، إلا أن طيِّئًا يبدلون من التنوين ألفًا بعد الفتحة، يقولون في رأيت طفلةً: طفلتا .

التفسير الصوتي: أُبدِل التنوين بعد الفتحة ألفًا؛ لأن التنوين يشبه الألف من حيث كان اللين في الألف يقاربه الغنة في التنوين، فأبدلوه ألفًا لما بينهما من المقاربة. ولم يبدل بعد الضمة واوًا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في نفسهما، وإذا اجتمع مع الضمة واو، ومع الكسرة ياء زاد الثقل، ولم يكن ذلك في الفتحة مع الألف فتركوها على حالها(الأزهري، 2000، ج2، ص216) .

أما لغة الأزد فيبدو أنهم أجروا المضموم والمكسور مجرى المفتوح، ولم يبالوا بثقلهما، فصار التنوين عندهم على وتيرة واحدة .

وأما وقف ربيعة فقد مر معنا سابقًا أنهم يبالغون في تحصيل الراحة عند الوقف، والراحةُ في السكون لا الحركة؛ لذا قاموا بحذف التنوين مطلقًا .

أما في القراءات القرآنية فلم يؤثر الوقف باللغتين الأوليين، حيث جاء الوقف على المنون في الاسم الصحيح باللغة الفاشية .

2 ـــ **أن يكون الاسم معتلًا**، فله حالتان:

الحالة الأولى(الأزهري، 2000، ج2، ص217) أن يكون الاسم مقصوراً نحو: فتىً، وأفعىً، فإن التنوين يبدل ألفًا، وفي هذه الألف أربع لغات:

ـــ بقاؤها على صورتها، وهو الأشهر في كلام العرب، وبها قُرِئ .

ـــ قلبُها ياءً؛ والعلة أن الياء أبين من الألف، وهي لغة فَزارةَ وبعضِ قيس .

ـــ قلبها واوًا؛ لأن الواو أبين من الألف والياء، وهي لغةُ بعضِ طيِّئ .

ـــ قلبها همزة؛ والعلة أن الهمزة أخت الألف، كما أنها أبين منه، وهي لغة بعض طيِّئ أيضًا. **التفسير الصوتي:**

يرى بعض الصوتيين أن السبب في ظهور الهمزة هو الرغبة في إغلاق المقطع المفتوح عند الوقف؛ هربًا من الوقف بحركة طويلة، وذلك كثير عند طيِّئ، وتعد كهمزة الوقفة التي يستعملها بعض العرب، نحو: قولِئْ، قولُؤْ، قولَأْ، وأما السبب في ظهور الواو والياء، فلأن كليها من أنواع المزدوج الناشئ عن الانزلاق بين حركتين، وهو الفتحة مع الضمة في نحوِ هذه أفعَوْ، ومع الكسرة في نحو : نظرت إلى أفعَيْ(الطحان، 1987، ص) .

ويرجّح الباحث أن مردَّ هذا الإبدال يعود إلى خفاء الألف وضعفها في السمع، مما دفع المتكلمين إلى استبدالها بما هو أوضح وأبين صوتًا في الإدراك السمعي. أما التعليلات الصوتية الأخرى التي ذُكرت في هذا السياق، فإنها لا تخلو من نظر؛ إذ لا يعضدها استقراءٌ مطّرد من كلام العرب، فمثلاً لا يثبت أن بعض لهجات طيِّئ كانت تلتزم إبدال الألف واوًا في حالة الرفع وياءً في الجر على نحوٍ قياسي، بل إن الشواهد تشير إلى خلاف ذلك. كما أن تعليل ظهور الهمزة بغرض إغلاق المقطع المفتوح عند الوقف لا يبدو مطّردًا كذلك، بدليل ثبوت الوقف على تاء التأنيث بالتنوين المفتوح مع الإبدال بالألف في مواضع أخرى، مما يدل على أن المسألة أوسع من هذا التفسير الأحادي.

ونلاحظ مما سبق أن هناك وقوفات مختلفة رُويت عن قبيلة طيئ، وعلل بعضهم ذلك باختصاص كل بطن من بطونها بوقف معين، أو أن هذه اللهجات حدثت في هذه القبيلة في أزمنة متتالية(الجندي، 1983، ج2، ص497).

غير أن بناء أحكامٍ علمية دقيقة تتعلق بوقوفاتهم يقتضي استقراءً شاملًا لما رُوي عنهم أو لأكثره على الأقل، وهو أمرٌ لم يتحقق في ما وصلنا من جهود أئمة اللغة .

الحالة الثانية أن يكون الاسم منقوصًا(ابن يعيش، 2001، ج5، ص221–222):

فإن كان مجردًا من " أل التعريف " غيرَ منصوب، ففي الوقف عليه وجهان:

أحدهما: وهو الأجود، وعليه أغلب القراء، حذف الياء، والوقفُ على ما قبله بالسكون، فتقول: هذا قاضْ، والعلة الصوتية أن الياء لم تكن موجودة في حال الوصل؛ لأنّ التنوين كان قد أسقطها، وهو وإن سقط في الوقف، فهو في حكم الثابت؛ لأنّ الوقف عارضٌ؛ فلذلك لا تَرُدّها في الوقف. هذا مع ثِقَلها، والوقفُ محلُّ استراحة، وقد وصف سيبويه هذا الوجه بالجيّد الأكثر(سيبويه، 1988، ج4، ص183).

والآخر: أن تُثْبِت الياء، فتقولَ: "هذا رامِي وغازِي"، والعلة الصوتية هنا كأنّهم اعتزموا حذفَ التنوين في الوقف، فأعادوا الياء؛ لأنّهم لم يضطروا إلى حذفها، كما اضطُرّوا في الوصل، ولم ينسب هذا الوقف إلى قبيلة بعينها، قال سيبويه: " وحدّثنا أبو الخطّاب ويونسُ: أنّ بعضَ من يُوثَق بعربيّته من العرب يقول: "هذا رامي وغازي وعمي"، أظهروا في الوقف، حيث صارت في موضعِ غير تنوين "(سيبويه، 1988، ج4، ص183)، وقرأ به ابن كثير في مواضع من القرآن، منها: " هَادٍ ــ والٍ "، وخلاصة الأمر فيما يخص الاسم المنقوص أن من القراء من أثبت الياء وقفًا ووصلا، ومنهم من حذفها في الحالين، ومنهم من أثبتها في حال دون الأخرى، وقد يخرجون عن أصولهم في بعض الكلمات، فيثبتون في مواضع معينة مع أن أصلهم الحذف(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص137، 182–183) .

فإن كان فيه ألفٌ ولامٌ، نحو: "الرامي"، و"الغازي"، فإنّ إثباتها أجودُ، فتقول في الوقف: " هذا الرامي والغازي "، يستوي فيه حال الوصل والوقف، وعلة ذلك أنّها لم تسقط في الوصل، فلم تسقط كذلك في الوقف.
ومنهم من يحذف هذه الياء في الوقف، وعلة ذلك أنهم شبّهوه بما ليس فيه ألفٌ ولامٌ، ثمّ أدخلوا فيه الألفَ واللامَ بعد أن وجب الحذفُ، فيقولون: "هذا القاضْ والرامْ". أما في القراءة فهو موجود أيضًا، فقد رُوي عن نافع وأبي عمرو مثلًا في الإسراء والكَهْفِ الحذف وقفًا في: " الْمُهْتَدِ "(ابن يعيش، 2001، ج5، ص222) .

وأمّا المنقوص المنصوب فليس فيه إلَّا إثباتُ الياء؛ لأنّها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تُحذف حال الوقف .

وهذه الحالة هي التي عُرفت بالحذف والإثبات، فمنهم من جعلها قسمًا مستقلا، وقد رأى الباحث ضمها مع الاسم المعتل؛ ليكون التقسيم أوضح، وإن كان لا يُعد ضمن حالات الوقف بالإبدال .

الثاني إبدال الهمزة مدًّا:

اللغة الأكثر فيما وصل إلينا تُبقِي الهمزة حال الوقف في نحو (الكلأ)، وبعض العرب يقفون بإبدال الهمزة حرف مدٍّ من جنس الحركة الإعرابية للهمزة، فيقولون: هذا الكلُو، ومررت بالكلِي، ورأيت الكلَا ، وهؤلاء بنو تميم، أما الحجازيون فيبدلونها حرف مد من جنس ما قبلَها بغض النظر عن حركتها الإعرابية، فيقولون: هذا الكلَا؛ لأنها سُبقت بفتحة اللام، ويقولون رأيت الأكمُو، أي: الأكْمُؤَ؛ لضم الميم قبلها(سيبويه، 1988، ج4، ص178–179) .

وعلل النحاة هذا الإبدال بالبيان(سيبويه، 1988، ج4، ص178)، أما الصوتيون ففسروا هذه التغيرات بأن الهمزة ذات وظيفة نبرية أسقطها بعض العرب، وعوضوا عنها بشكل آخر من أشكال النبر، وهذا العوض إما أن يكون بنبر الطول، أي بحرف المد ــ كما في هذه الحالة ــ، وإما أن يكون بنبر التضعيف ــ كما مرَّ سابقًا ــ الناشئ عن ضغط المتكلم على المقطع الأخير من الكلمة(شاهين، د.ت، ص153؛ الطحان، 1987، ص26) .

ونلاحظ أن رسم المصاحف جاء على اللغتين، فجاء مرسومًا على لغة تميم في نحو الموضع الأول من سورة المؤمنون: " فَقَالَ الْمَلَؤُاْ " (سورة المؤمنون: 24)، ووقف عليه أكثر القراء بالهمز، ومنهم من أبدل الهمزة واوًا، كحمزة، وجاء مرسومًا على لغة الحجاز، في نحو الموضع الثاني من السورة نفسها:" وَقَالَ الْمَلَأُ " (سورة المؤمنون: 33)، ووقف عليه أكثر القراء بالهمز، ومنهم من أبدل الهمزة ألفًا، كحمزة(ابن الجزري، د.ت، ج1، ص460–461) .

الثالث إبدال التاء هاءً:

ذكر ابن يعيش(ابن يعيش، 2001، ج3، ص353) أن تاء التأنيث إذا لحقت الأفعال كانت ثابتة، لا تنقلب في الوقف، نحو: " قامت هند "، وإذا لحقت الاسم، نحو: " قاعدة "، أُبدلت هاءً في الوقف، فتقول: " قاعده "، وفي هذه التاء مذهبان:

أحدُهما: أنّ التاء هي الأصلُ، والهاء بدلٌ منها، وهو مذهبُ البصريين .

والآخر: أنّ الهاء هي الأصل، وهو مذهب الكوفيين .

ورَجَّح ابن يعيش الرأيَ الأول،واستدل على ذلك بأنّ الوصل ممّا تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير، وهي في الوصل تنطق تاءً؛ لذا كانت هي الأصل، ومن العرب من يُجْرِي الوقف مجرى الوصل، فيقول: "هذا طَلْحَتْ"(سيبويه، 1988، ج4، ص167)، و"عليكم السلام والرحمتْ" ومنه قول أبي النجم(ابن جني، د.ت، ج1، ص305؛ ابن يعيش، 2001، ج3، ص353):

الله نَجّاكَ بكَفَّي مسلَمَتْ ... من بَعْدِما وبَعْدِما وبَعْدِمَتْ

صارت نُفوسُ القَوْمِ عندَ الغَلْصَمَتْ ... وكادتِ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ

ونسبها الفراء إلى طيِّئ، قال: " العربُ يَقِفُون على كلِّ هاءٍ مؤنثة بالهاء، إلا طَيِّئًا؛ فإنهم يَقِفُون بالتاء، فيقولون: هذه أَمَتْ، وهذه جَارِيَتْ، وهذه امرأَتْ "(الفراء، 1435هـ، ص47) .

ونسبها الفيومي إلى حِمْير(الفيومي، د.ت، ج2، ص643)، كما عزاها آخرون إلى بعض القرشيين، وشاهدهم على ذلك قولُ هندٍ بنتِ عتبةَ في رثاءِ أبيها:

يدفع يومَ المغلبتْ ... يُطعم يوم المسغبتْ(سلطان، 1991، ص124)

والقياس أن يوقف على " المغلبة ــ المسغبة ": بالهاء .

والعلة الصوتية للوقف بالتاء هي المشاكلة بين الوقف والوصل .

أما علة إبدال التاء هاءً؛ فلئلاّ تُشْبِه التاء الأصلية في نحو: "بَيْت"، والملحقةَ في نحو:"أُخْتٍ"، مع إرادة الفرق بينها وبين التاء اللاحقة للفعل في نحو: "قَعَدَتْ"(ابن يعيش، 2001، ج5).

وفسرها الصوتيون بأن التاء سقطت حين الوقف، فبقي المقطع السابق مفتوحاً ذا حركة قصيرة، فجيء بهاء السكت لإغلاق المقطع(أنيس، 1978، ص232) .

ومعنى ذلك أنه ليس هناك إبدال صوتي بين التاء والهاء، كما ذكر سابقًا .

أما في القراءات القرآنية فنجد أن رسم المصاحف قد اتسع لكلا المذهبين، فرُسِم بعضها بالتاء؛ إشارة للوقف بالتاء، ورُسِم بعضها بالهاء؛ إشارة للوقف بالهاء، كما هو في " نعمت ونعمة ".

وقد اختلف القراء في الوقف على مثل ذلك، فمنهم من وقف بالتاء مراعاةً للرسم، ومنهم من وقف بالهاء خلافًا للرسم(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص130–131)، والوقف بالتاء يكون موافقًا لقبيلة طيئ، ومن وافقهم .

ونجد الناس اليوم يستخدمون الوقف بالتاء تارة وبالهاء تارة أخرى، وذكر الدكتور رمضان عبد التواب أن من ذلك الأعلامَ العربيةَ التي جاءتنا من تركيا بصورتها الجديدة، مثل: (طلعتْ ــ عزَّتْ ــ نعمتْ ــ ــ شوكتْ ــ ثروتْ)، وغيرها، حيث إن هذه الأعلام ليست في الحقيقة إلا صورة للمصادر والأسماء العربية: (طلعة ــ عزة ــ نعمة ــ ــشوكة ــ ثروة) (عبد التواب، 1982، ص260).

الوقف بإلحاق هاء السكت:

هاء السكت هي هاء ساكنة زائدة، وسميت هاء السكت لأنها يُسكَت عليها دون آخر الكلمة(الأزهري، 2000، ج2، ص632) .

وعلة مجيئها هي بيان حركة الحرف الأخير(ابن يعيش، 2001، ج5، ص174)، فمثلًا عند الوقف على: (لم يغزُ)، يوقف بسكون الزاي، وبذلك تذهب حركة آخره، فيجتلبون هذه الهاء ــ هاء السكت ــ؛ لتتحمل هي السكون، ويبقى ما قبلها على حركته التي كان عليها حال الوصل .

فمجيء الهاء هو من أجل المحافظة على تلك الحركة من الضياع، وخصت الهاء من بين الأحرف؛ لخفتها(الحمد، 2004، ص254) .

وزيادتُها في ذلك على ضربين: لازمة وغيرُ لازمة. فاللازمةُ هي الداخلة على فعل من حرف واحد فقط، نحو: "عِهْ"، "قِهْ"، وغيرُ اللازمة، وهي الداخلة على أكثر من حرف واحد، نحوَ: " لِمَه"، و"فِيمَهْ"، و"عَمَّهْ"، و"اغزُهْ"، ونظائره، وبعض الضمائر(ابن يعيش، 2001، ج5، ص174)، وذكر سيبويه: أن عدم ذكر الهاء في الوقف على نحو: "ارمِ"، و"اغْزُ" هو أقل اللغتين(سيبويه، 1988، ج4، ص159).
وإلحاق الهاء في نحو " اغزه " إنما كان هو الأكثر والأولى لأمرين(ابن يعيش، 2001، ج5، ص215–226):

أحدهما: أن الوقف بالسكون يُذهب الحركة التي كانت موجودة في الوصل على عين الكلمة، وهذه الحركة دالة على المحذوف بسبب الجزم أو البناء، وبذلك يُحذف الدالُّ والمدلول عليه، فجيء بهاء السكت؛ ليقع السكون عليها عند الوقف، وتسلم الحركة التي على عين الكلمة .

والآخر: من العرب من يكره اجتماع الساكنين في الوقف، كما يكره ذلك في الوصل ــ وهذه علة الوقف بالنقل كما مر معنا سابقًا ــ؛ لذلك كان الأولى أن يوقف بإلحاق الهاء؛ تجنبًا لما هو مستكره عند الوقف .

وجواز إلحاق الهاء وحذفها في المجزوم ونحوه إذا كان الباقي بعد الجزم حرفين فصاعداً، أما إذا أدَّى الجزم ونحوُه إلى بقاء الفعل على حرف واحد، نحو: (لم يعِ، قِ)، فلا يجوز إلا الوقف بإلحاق الهاء(ابن يعيش، 2001، ج5، ص226)، وذلك لأنه حين اكتنف الفعلَ حرفا علة ــ اللفيف المفروق ــ، أحدهما: فاء الكلمة، والآخر: لامها، فإنهما يحذفان مع الأمر ، والمضارع المجزوم، فيُنْهَك بناءُ الكلمة ويَضعُف، فتكون هاء السكت بمنزلة العوض عن ذلك الحذف؛ لذا لم يجز في مثل هذه الحالة إلا الإلحاق، ولا تثبت الهاء في الوصل؛ لأن الفعل يتقوَّى بما بعده حال الوصل، فيستغني بذلك عن هاء السكت .

ومن مواضع إلحاقها أيضاً: (ما الاستفهامية)، وبعد الضمائر: (أنا، هو، هي) .

أما في القراءة فقد ذكر ابنُ الجزري(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص134–136) أنها تجيء في خمسة أصول مطردة، وأربع كلمات، أما الأصول فهي: ما الاستفهاميةُ المجرورةُ بحرف الجر، وهو، وهي، والنون المشددة من جمع الإناث، والمشدد المبني نحو بيديّه، والنون المفتوحة نحو: العالمينه).

وأما الكلمات الأربع، فهي:(ويلتاه ــ وأسفاه ــ واحسرتاه، وثَمَّ الظرف)، وقد اختلف القراء فيها بين الإثبات والحذف .

فمن إثباتها قوله تعالى: " وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ "(القارعة: 10)

الوقف بالإشمام:

الأصل أن يوقف على أواخر الكلمات المتحركة في الوصل ـــ إذا كانت حركاتهن إعراباً أو بناءً ـــ بالسكون؛ لأن الوقف ضد الوصل، ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة(الداني، 1988، ص171)، ونص سيبويه على جواز الوقف بالإشمام وغيره(سيبويه، 1988، ج4، ص168؛ الحمد، 2004، ص251)، والإشمام: هو الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت يُسمع، أي أنك تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج؛ ليخرج منه النفس، فيراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنَّك أردت بضمهما الحركة، فهو شيء يُدرك بالبصر دون الأذن، ولا يكون إلا في المضموم؛ لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويهًا لهيئة الفم(الأزهري، 2000، ج2، ص624).

وعلّل سيبويه اختصاص الإشمام بالضم دون غيره من الحركات بأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك؛ لأن ضمَّك شفتيك كتحريك بعض جسدك، أي أنه متيسر، وإشمامك في الرفع للرؤية، وليس بصوت للأذن، فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام، وهو قول العرب ويونس والخليل(سيبويه، 1988، ج4، ص171–172) .

وذكر مكي أنه رُوِي عن الكسائي الإشمامُ في المخفوض، ثم قال: وأَراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا: إشمامًا، وما سميناه إشمامًا: رومًا(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص121) .

وعلة الإشمام هي الإشارة إلى حركة الأصل؛ ليُعلم أنه مضموم(الاستراباذي، د.ت، ج1، ص525) .

والوقف بالإشمام ثابتٌ في القراءات القرآنية، فقد ذكر ابنُ الجزري إجماع أهل النقل على الوقف بالإشمام في قراءة أبي عمرو وحمزةَ والكسائيِّ وخلف، بشرط أن يكون الموقوف عليه متحركًا بالضم في الوصل، ولم تكن الضمة منقولة من كلمة أخرى(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص122–123).

الوقف بالرَّوم:

الرَّومُ عند علماء اللغة هو إخفاء الصوت بالحركة، فلا تُتِمَّها؛ بل تختلسها اختلاسًا؛ تنبيهًا على حركة الأصل، وهو لا يختص بحركة بعينها؛ بل يجوز في الحركات كلها، خلافًا للفراء في منع الفتحة، وأكثر القراء على اختيار قوله(الأزهري، 2000، ج2، ص623) .

ورَوم الحركة يكاد يكون الحرف به متحركًا، ودليل ذلك أنك تفصل به بين المذكر والمؤنث في قولك في الوقف : (أنتَ وأنتِ)(ابن جني، د.ت، ج2، ص823) .

وَذكر الجوهري أنَّ روم الحركة الذي ذَكرَهُ سيبويهِ هو حركة مُختَلسةٌ مخْفاةٌ بضرب من التخفيف، وَهِيَ أكثر من الإشمام؛ لِأَنَّها تُسْمَعُ ـــــ وقد مر معنا أن الإشمام لا يُسمع ـــــ، وَهِيَ بزنة الحركة وإن كَانَتْ مُختَلَسةً مِثْل همزة بين بيْنَ(الجوهري، 1987، مادة: روم) .

أما عند علماء التجويد فهو النطق ببعض الحركة، أو هو تضعيف الصوت بالحركة، حتى يذهبَ معظمُها، وكلا القولين واحد(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص121) .

وتظهر **فائدة الخلاف** بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون، فعلى **قول القُراء** لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضُها خرج سائرُها؛ لأنها لا تقبل التبعيض، كما يقبله الكسر والضمُّ بما فيهما من الثقل؛ لأن الروم عندهم بعض حركة، وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح كما يدخل على الضم والكسر؛ لأن الروم عندهم إخفاء الحركة، فهو بمعنى الاختلاس، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص126).

وخلاصة الأمر أنَّ الروم عند علماء العربية إخفاء الحركة، وعند علماء التجويد النطقُ ببعض الحركة؛ لذلك لم يجز الرومُ عند القراء في المفتوح؛ لئلا تذهب الفتحة، فهي لا تتجزأ بسبب ضعفها، في حين أن ذلك جائزٌ عند علماء العربية؛ لأنهم جعلوه اختلاسًا، قال الرضي: " ولهذا لم يقرأ أحدٌ من القراء بالروم في المفتوح في القرآن، وإنما ذكره سيبويه عن العرب "(الاستراباذي، د.ت، ج1، ص525).

أما في غير المفتوح والمنصوب في القراءات القرآنية فقد ذكر ابن الجزري(ابن الجزري، د.ت، ج2، ص122 – 123) أنَّ أَئِمة أَهْلِ الأَداءِ اخْتاروا الْأَخذَ بالروم والإشمام لِجمِيع الأَئِمة فَصار الْأَخْذُ بهما إِجْماعًا مِنْهم سَائغًا لجميعِ الْقُراء بِشروطٍ مَخْصوصةٍ فِي مَوَاضع مَعْرُوفة، وبحسب ذَلك انْقسم الْوَقف عَلَى أَوَاخرِ الْكلم ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ:

القسم الأول: لا يوقف عليه عند أئمة القراءة إلا بالسكون، ولا يجوز فيه رَومٌ ولا إشمامٌ .

القسم الثاني: مايجوز الوقف عليهِ بالسكون والروم فقط .

الْقِسم الثالِث: ما يجوزُ الْوَقف عَلَيْهِ بِالسكونِ وَالروم وَالإِشمام .

وعلة الروم كعلة الإشمام وهي بيان حركة الحرف الأخير.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع الوقف الصوتي بين اللهجات العربية والقراءات القرآنية، وبيَّنتْ أوجه الوقف المختلفة التي نُقلت عن القبائل العربية، مع ذكر نسبتها إلى قبائلها بحسب ما توافر لدى الباحث من مصادر، ثم عَرَضَتْ لما هو موجود من أوجه تلك الوقوف في القراءات القرآنية، كما بيَّنت التفسيرات الصوتية لتلك الوقوف، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

ـــــ تبيّن أن أوجه الوقف التي ذكرها علماء العربية هي في الجملة الأوجه نفسها التي اعتمدها علماء التجويد والقراءات، مع اختلافٍ في التصنيف والتفريع، لا في أصل الظواهر.

ـــــ كشفت الدراسة عن وجود صلة وثيقة بين اللهجات العربية القديمة والقراءات القرآنية، إذ إن كثيراً من أوجه الوقف المنقولة عن القرّاء ترجع في أصلها إلى لغات قبائل العرب ولهجاتها.

ـــــ تبيّن أن الوقف بالسكون هو الأصل والأكثر شيوعاً في العربية، وهو الوجه الغالب في الأداء القرآني، وأن ما ورد من الخروج عنه إنما يمثل لغاتٍ أو ظواهر مخصوصة.

ـــــ ثبت أن بعض الظواهر الوقفية المنسوبة إلى قبائل العرب لم يثبت ورودها في القراءات القرآنية، ومن ذلك الوقف على المنون المنصوب بالسكون المنسوب إلى ربيعة.

ـــــ أظهرت الدراسة أن بعض أوجه الوقف العربية كانت قليلة الاستعمال، كالوقف بالتضعيف، ولذلك قلَّ ورودها في الأداء القرآني، بل ذهب بعض العلماء إلى عدم ثبوت القراءة بها إلا في روايات نادرة.

ـــــ كشفت الدراسة أن الإبدال من أكثر أوجه الوقف تنوعاً، وأن صوره المختلفة تعكس خصائص لهجية وصوتية متباينة عند القبائل العربية.

ـــــ أظهرت الدراسة أن الوقف على تاء التأنيث بالتاء أو بالهاء ظاهرة لهجية قديمة، وقد انعكس أثرها في بعض القراءات القرآنية وفي رسم المصحف العثماني.

ـــــ كشفت الدراسة أن الروم والإشمام يشتركان في الدلالة على الحركة الأصلية للموقوف عليه، إلا أن الروم يعتمد على الإدراك السمعي، في حين يعتمد الإشمام على الإدراك البصري.

ـــــ أظهرت الدراسة أن كثيراً من الظواهر الوقفية يمكن تفسيرها في ضوء مبدأي التخفيف ووضوح النطق، وهما من أهم المبادئ الحاكمة للتطور الصوتي في العربية.

ـــــ أكدت الدراسة أن الوقف ليس مجرد ظاهرة أدائية مرتبطة بانقطاع الصوت، بل هو نظام صوتي متكامل تترتب عليه تغيرات في البنية اللفظية للكلمة، وتخضع هذه التغيرات لقوانين لغوية وصوتية يمكن تفسيرها وتحليلها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

قائمة المصادر والمراجع

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق رجب عثمان محمد). مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (2000). شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (ط1). دار الكتب العلمية.

الأعشى، ميمون بن قيس. (2010). ديوان الأعشى الكبير (تحقيق: محمود إبراهيم محمد الرضواني، ط1، ج1). وزارة الثقافة والفنون والتراث.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله. (1999). أسرار العربية (ط1). دار الأرقم بن أبي الأرقم.

أنيس، إبراهيم. (1978). من أسرار اللغة (ط6). مكتبة الأنجلو المصرية.

الاستراباذي، محمد بن الحسن. (د.ت). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (د.ت.). النشر في القراءات العشر (تحقيق علي محمد الضباع). المطبعة التجارية الكبرى؛ تصوير دار الكتاب العلمية.

ابن جني، عثمان بن جني. (د.ت). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). دار الكتب المصرية.

ابن سيده، علي بن إسماعيل. (د.ت). شرح المشكل من شعر المتنبي. نسخة الشاملة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (1414هـ). لسان العرب (ط3). دار صادر.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل للزمخشري (ط1). دار الكتب العلمية.

الجندي، أحمد علم الدين. (1983). اللهجات العربية في التراث. الدار العربية للكتاب.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4). دار العلم للملايين.

حسان، تمام. (2006). اللغة العربية معناها ومبناها (ط5). عالم الكتب.

الحمد، غانم قدوري. (2004). المدخل إلى علم أصوات العربية (ط1). دار عمار للنشر والتوزيع.

حسان، تمام. (2006). اللغة العربية معناها ومبناها (ط5). عالم الكتب.

رؤبة بن العجاج. (2008). ديوان رؤبة بن العجاج (اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي). دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع.

شاهين، عبد الصبور. (د.ت). القراءات في ضوء علم اللغة الحديث. مكتبة الخانجي.

سلطان، أحمد طه. (1991). الجانب الصوتي للوقف في العربية ولهجاتها (ط1). الأمانة.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3). مكتبة الخانجي.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، ط1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.

الطحان، إسماعيل أحمد. (1987). التغيرات الصوتية في الوقف في اللغة والقرآن. حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، (ع5).

عبد التواب، رمضان. (1982). بحوث ومقالات في اللغة (ط1). مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي.

عطيفي، زكريا عطيفي حمادة. (2023). الوقف دراسة صوتية في ضوء علم اللغة الحديث. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، (م4، ع2).

عنتر، عبد الحميد. (د.ت). القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل. دار الثقافة الجامعية.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. (2010م). المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ«شرح الشواهد الكبرى» (تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة. (الطبعة الأولى).

الفراء، يحيى بن زياد. (1435هـــ). كتاب فيه لغات القرآن (ضبط وتصحيح جابر بن عبد الله السريع).

الفيومي، أحمد بن محمد. (د.ت). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. المكتبة العلمية.

الهذلي، يوسف بن علي بن جبارة. (2007). الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (تحقيق جمال بن السيد الشايب). مؤسسة سما.